مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

التنوع العرقي والمذهبي في الخليج بين الواقع والتوظيف

الكتـــاب الثالث والتسعون – سبتمبر (أيلول) 2014
كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

الاحتقان الطائفي في تأثيراته الاجتماعية

إدريس لكريني(*)

يعتبر التنوع المجتمعي في أبعاده المختلفة ظاهرة إنسانية؛ حيث تتعايش العديد من الثقافات والأديان واللغات والأعراق داخل المجتمعات على امتداد مناطق مختلفة من العالم.

(*) باحث وأكاديمي مغربي.

وتزخر المنطقة العربية بمكوِّنات اجتماعية يطبعها الغنى والتنوع؛ وتشير الممارسات الدولية إلى أن حسن تدبير هذا التنوع هو الكفيل باستثمار هذا الأخير خدمة لوحدة الدولة والمجتمع؛ فيما يمكن أن يشكل خطراً يحيل على التفتت والتمزق إذا ما أدير بصورة منحرفة.

ذلك أن الإقصاء وغياب الحريات والعدالة وقيم المواطنَة؛ كلها عوامل تدفع نحو الانغلاق والاختباء خلف الخصوصية والتشبث بمشروعات خاصة؛ بما يسمح ببروز مظاهر من الصراع والطائفية والتعصب، فيما يدفع ترسيخ قيم العدالة والمواطنَة، وما يتصل بهما من حقوق وحريات وواجبات، الفرد نحو الاندماج والوحدة وتعزيز الانتماء الوطني.

تنبني الممارسة الديمقراطية في أحد أهم عناصرها على تدبير الاختلاف، ويتعزز الشعور بالمواطنَة داخل المجتمعات التي تترسّخ في داخلها قيم العدالة والحرية والمساواة. فيما يضعف هذا الشعور داخل المجتمعات التي لا تستطيع استيعاب مكوِّناتها المختلفة.

فماذا نعني بالصراع الطائفي؟ وما هي مخاطره والعوامل الداعمة له في المنطقة؟ وما هي تجلياته في ضوء الحراك الذي شهدته بعض الدول العربية؟ وما هي السبل الكفيلة بتجاوزه؟

ذلك ما سنحاول مقاربته في هذه الدراسة.

أولاً: الصراع الطائفي: الحالة والمخاطر

تحيل الطائفية على التموضع والتحرك في إطار مجموعة دينية أو اجتماعية معينة تضم عدداً قليلاً من الناس؛ بالتركيز على أفكار أو مذاهب محدّدة على حساب الانتماء للمجتمع بكامله وتداول قضاياه المشتركة.

ويعتبر الباحث المصري المختص في شؤون الجماعات الإسلامية نبيل

عبدالفتاح أن مصطلح طائفة «يفترض وجود جماعة عرقية – دينية تنطوي تحت نطاق بنية هيركية ونمط علاقات شبه إقطاعي؛ وأيديولوجيا تدور حول الطائفة/ العرق وتاريخها ودورها، ونمط علاقات داخلية ينطوي على التعاضد والتضامن والاندماج الداخلي والتعامل شبه الجماعي مع الطوائف أو الجماعات الأخرى على أساس المحاصصة الطائفية[1].

كما تحيل على استحضار مصالح فئوية ضيقة على حساب المصالح العامة للمجتمع برمته؛ فهي تنحو إلى ممارسة الإقصاء والظلم في مواجهة فئات مجتمعية بسبب انتماءاتهم الدينية والعرقية والسياسية، كما تحيل أيضاً على الانعزال عن المحيط العام وعن اهتماماته في مقابل المبالغة في التركيز على الخصوصية إلى حدّ التعصب لها.

تتعارض الطائفية بتعصبها مع التنوع والاختلاف اللذين تقوم عليهما الممارسة الديمقراطية وشروط التعايش داخل المجتمعات؛ مما يجعلها ظاهرة مسيئة ومهددة للوحدة الوطنية؛ وعامل فرقة وصراع وتنافر وإقصاء وتحقير للآخر داخل المجتمع.

وقد تتدرج تداعيات الطائفية من الانكفاء على الذات والانتماء الضيق؛ إلى التعصب بالأفكار وإقصاء أصحاب الرأي المخالف؛ بل الدخول في صراعات تتخذ أشكالاً مختلفة من الظلم والتضييق والعنف.

وتتقاطع الطائفية مع بعض المظاهر الاجتماعية والسياسية المقيتة الأخرى؛ كما هو الشأن بالنسبة للتعصّب الذي ينم عن مواقف غير موضوعية تجاه الآخرين؛ مما يؤدي إلى التحيز للجماعة التي ينتمي إليها الفرد، ويتطوّر الأمر إلى مشاعر عدوانية رافضة للجماعات الأخرى.

كما تتقاطع أيضاً مع التمييز العنصري الذي ينمّ عن شعور بتفوّق وتميّز

(1) نبيل، عبدالفتاح: الدين والدولة الطائفية.. مساهمة في نقد الخطاب المزدوج؛ دراسات في المواطن (2)؛ مؤسسة المصري لدعم دراسات المواطنة وثقافة الحوار؛ الدار المصرية للطباعة؛ الطبعة الأولى 2010، ص 44.

المجموعة في مظاهرها العرقية والجنسية والدينية أو المرتبطة باللون، على أعراق وطوائف وأجناس أخرى.

إن كل هذه الظواهر الاجتماعية المنحرفة تعبّر عن سلوكات مرضية سمتها التّعالي والعدوانية تجاه الآخر؛ وذلك بالنظر لما يرافقها من قهر واحتقار وظلم وحطّ من الكرامة الإنسانية للآخر.

والصراعات الطائفية معضلة تهدّد الوحدة الوطنية، وتتقاسمها الكثير من المجتمعات حيث كلّفتها خسائر كبرى على امتداد مراحل من تاريخها، فهي خطر يتهدّد الإنسان والتنمية ويعرقل مسار الإصلاحات وفيها هدر للوقت والجهد، كما أنها تسيء لكل المبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية؛ فالطائفية هي ضد الدولة الحديثة وضد ترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

تمتد أصول الصراع الطائفي في المنطقة العربية إلى تاريخ بعيد؛ وهو ما عكسه تباين وصراع المذاهب والتيارات إلى حدّ اتخاذه لمظاهر عنيفة في كثير من الأحيان.

وفي هذا الأمر يشير البعض ومنهم الكاتب عبدالحسن الأمين[2] إلى أن «الموضوع الطائفي كان دائماً في فكر الإنسان العربي المسلم منذ زمن. فهو موجود في حياتنا السياسية والثقافية، نشعر دائماً بوجود أطراف مختلفة عنا»، ويضيف «أصبح للمسألة المذهبية، وقبلها للمسألة الطائفية، بعد اجتماعي، فهي عنصر من عناصر الهوية، التي يحملها فرد أو منطقة وأحياناً بلد بكامله».

تؤكد التجارب والممارسات الدولية خطورة الصراع الطائفي[3]؛ الذي اتخذ مظاهر مختلفة من التكفير والتعنيف والقتل والاعتداء على المباني والمؤسسات الدينية، تحت دوافع وذرائع دينية وعرقية ومذهبية.

---

(2) عبدالحسن، الأمين: الطائفية بين الدوافع والوقائع؛ جريدة الأخبار؛ لبنان؛ العدد 2125 الأربعاء 9 أكتوبر (تشرين الأول) 2013.

(3) يشار إلى أن الصراع الهندوسي – الإسلامي الذي ساد بالهند خلف صراعات خطرة ومظاهر من الاقتتال والعنف.

ذلك أن «نار الطائفية هي من أشد ما ينبغي أن يحذر، إذ ليس ثمة حادثة طائفية، مقصودة كانت أو عارضة، لا يستخرج منها دعاة الطائفية شرارة تثير حرباً ضروساً، فقد يتحول خلاف على أرض بين مسجد وكنيسة لمذبحة»[4].

إن التنوع المجتمعي بكل روافده أمر طبيعي، بل إنه ينطوي على أهمية قصوى في إثراء وإغناء الهوية. ولذلك فالاختلافات المذهبية الطائفية لا تكون كافية وحدها لإذكاء نار الحروب الأهلية حتى يتلبسها الصراع السياسي حول السلطة والتسلط والاستئثار والأثرة بطغيان طبقة تحمل مذهباً على طبقة أخرى تنتمي لمذهب آخر، غالباً ما لا يكون في شؤون المذهب أو الطائفة الدينية، وإنما في النفوذ والمال والحكم والهيمنة[5].

وتزداد الطائفية خطورة في المنطقة عندما يتم إلغاء الآخر وتكفيره؛ ويشير البعض إلى أن «الغرور والتعصب يدفعان لاعتقاد كل طرف من المسلمين بامتلاك كل الحقيقة، وأن الآخر ليس على شيء، وهذا هو الموجه الأكبر ذاتياً نحو الميل للانعزال والتكتل في طائفة، ومن ثم النظر باستعلاء وازدراء للآخرين الذين لا يملكون الحقيقة من المغضوب عليهم أو الضالين»[6].

ثانياً: العوامل المكرّسة للاحتقان الطائفي

تختلف العوامل التي تكرس الطائفية داخل المجتمعات في المنطقة بحسب خصوصياتها وظروفها التاريخية والسياسية؛ كما أنها تتباين بين عوامل مرتبطة بطبيعة الصراعات الدولية، وأخرى محلية تعكس طبيعة التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية والصراع على السلطة داخل المجتمعات.

إن الاحتلال الذي شهدته مختلف الأقطار العربية والإسلامية، سعى بشكل

(4) قسم الدراسات والبحوث، جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية؛ مملكة البحرية، الطائفية.. عودة للجاهلية الأولى، الطبعة الأولى، ص163.

(5) قسم الدراسات والبحوث، جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية؛ مملكة البحرية، المرجع السابق، ص62.

(6) قسم الدراسات والبحوث؛ جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية؛ مملكة البحرية، المرجع السابق؛ ص87.

كبير إلى إشعال نار الفرقة والطائفية من منطلق الرغبة في تمزيق الوحدة الوطنية وإثارة الفتن، لضمان مصالحه وتعزيز سيطرته، حيث خلف بعد رحيله عن المنطقة واقعاً استعمارياً يكرس الفرقة والتمزق[7].

كما أن الكثير من الأنظمة الشمولية والاستبدادية التي ورثت هذه الأوضاع؛ أظهرت فشلاً ذريعاً في تدبير هذه الصراعات في المنطقة؛ بل سعت إلى توظيفها بشكل منحرف ومقيت لزرع الفتنة والشّقاق وصرف الناس عن قضاياهم ومشاكلهم الحقيقية، خدمة لأجنداتها السياسية الضيقة، واحتكار السلطة، وبسط الهيمنة على المشهد السياسي.

وفي الإطار نفسه، يعتبر البعض أن الطائفية ليست فقط أحد أهم أشكال التعبير الهرمي أو السلطوي عن اللاعقلانية، وإنما هي أيضاً آلية، قد تبدو متخلّفة للبعض لكنها فاعلة جداً، للسيطرة على البشر[8].

وعموماً، يمكن إجمال العوامل التي تنعش الاحتقان الطائفي؛ في الآتي:

1. وجود انحرافات على مستوى التنشئة الاجتماعية السائدة من حيث تكريس الرأي الواحد والانغلاق والتعصب والإقصاء والتطرف والقبليّة.
2. تكريس الشعور بالتفوق والتميز في مواجهة مختلف الأجناس والأديان.
3. اعتماد تشريعات قانونية تكرس الإقصاء والتمييز بين أفراد المجتمع الواحد.
4. مصادرة الحقوق والحريات؛ وتدني وضعية الفرد داخل المجتمع.
5. تبنّي برامج تعليمية جامدة ومتجاوزة، تقوم على التلقين والشحن بالأفكار

(7) ما زالت آثار ذلك قائمة إلى اليوم في شكل نزاعات على الحدود أو في صورة صراعات عرقية وطائفية عابرة للحدود الإقليمية..

(8) مازن، كم الماز: هل تكون الطائفية الثقب الأسود لثورات الربيع العربي؟ صحيفة القدس العربي بتاريخ 29 ديسمبر (كانون الأول) 2013

النمطية في علاقتها بتكريس التمييز.

6. عدم اعتماد الصرامة بصورها القانونية والاجتماعية والسياسية في مواجهة التيارات والأفراد ومختلف القنوات التي تكرس الطائفية وتحرّض عليها داخل المجتمع.

7. غياب التواصل بين الأفراد والتيارات المختلفة داخل المجتمع.

8. انتشار الفقر والأمية داخل المجتمع.

9. اتباع سياسة الإقصاء والتهميش في مواجهة بعض الأقليات داخل المجتمع.

10. استغلال الدين لأغراض خاصة ومصالح سياسية.

11. فشل الدولة في إدارة الخلافات والأزمات بشكل سليم، أو اختلاق وتوظيف هذه الصراعات لصالحها.

12. وجود انحرافات في التربية الدينية.

13. انخراط بعض القنوات السياسية والإعلامية في تحريض طرف ضد الآخر.

14. طغيان المقاربة الأمنية في التعاطي مع مشكل الطائفية.

15. بروز تيارات وجماعات متطرفة تفاضل بين الأعراق والأديان.

16. تنامي استغلال الأديان في الصراعات والنزاعات الداخلية والدولية.

17. سعي بعض القوى الخارجية لإثارة الفتن والصراعات الداخلية، لأجل بسط الهيمنة وتحقيق مصالحها[9].

(9) تتزايد مخاطر التدخل الأجنبي في هذا الشأن؛ كلما غابت استراتيجية داخلية شاملة تحصن المجتمع ضد هذه الآفة، وكلما كانت

وفي السياق نفسه؛ يشير أحد الباحثين إلى أن مشكلة الطائفية يصنعها ويغذيها عنصران أساسيان، الأول: سياسي يتمثل في اعتماد سياسة التمييز الطائفي بين المواطنين، وتشجيع حالات الصراع المذهبي لأغراض سياسية. فيما يتمثل الثاني في نهج الخطاب الديني حين يعتمد التعبئة المذهبية، بالتركيز على نقاط الخلاف، والاستدعاء الدائم للتاريخ والتراث من أجل تغذية المشاعر المذهبية، والتحريض ضد الآخر[10].

كما أن مبدأ تقرير المصير الذي يحيل على حقّ مجتمع معين يتقاسم أفراده هوية محدّدة؛ تتحكم فيها اعتبارات إثنية أو عرقية أو ثقافية، وأهداف سياسية معينة، في تحقيق طموحاته وتوجهاته بعيداً من أي هيمنة أو تدخل أجنبيين، والذي راج بصورة كبيرة في خضم النضالات التي شهدتها مختلف بلدان العالم للتحرر من ويلات الاستعمار الأجنبي في القارتين الإفريقية والآسيوية؛ هذا المبدأ أصبح يوظف بصورة منحرفة ومبالغ فيها في تكريس الطائفية والتجزئة داخل الدول والمجتمعات؛ حيث ساد الاعتقاد بأن من حقّ كل جماعة، تجمعها لغة واحدة أو ثقافة واحدة أو فضاء جغرافي واحد، المطالبة بالاستقلال وتجاوز وحدة الدولة والمجتمع.

ولأن القانون الدولي يدعم وحدة الدول؛ فقد دان مجلس الأمن محاولة انفصال إقليم «كاطانغا» الغني بثرواته المعدنية في بداية الستينيات من القرن المنصرم[11].

إن المبالغة في تطبيق هذا المبدأ إثر مطالبة أية جماعة بتقرير مصيرها؛ ستنتج حالة من الاضطراب الداخلي وعدم الاستقرار الدوليين؛ وخصوصاً أن الكثير من دول العالم تحتضن مجموعات إثنية وعرقية ودينية وثقافية مختلفة تتعايش بصورة بنّاءة وسليمة داخل المجتمع.

ولا تخفى في هذا الصدد أيضاً تأثيرات طبيعة السلطة السياسية القائمة؛ وما

الظروف الداخلية مواتية للتدخل وتكرّيس الصراع الطائفي.

(10) حسن، بن موسى الصفار: الطائفية بين السياسة والدين، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص 7.

(11) لكريني، مفاهيم أساسية في القانون العام، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، الطبعة الأولى 2014، ص84 –85.

إذا كانت تنحو إلى إدارة سليمة وبنّاءة للتنوع المجتمعي، أو تسعى إلى توظيفه بصورة منحرفة خدمة لأهدافها السياسية الضيّقة.

نتيجة للتحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية في مطلع التسعينيات؛ بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وما ترتب عنه من تنامي الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الإنسان والأقليات، وتصاعد تأثير المنظمات والجمعيات الدولية والوطنية المهتمة بهذا الشأن، شهدت الكثير من دول العالم التي كان التنوع المجتمعي يدار بها بقبضة من حديد؛ انفجار صراعات ونزاعات داخلية اتخذت شكل حروب أهلية وعرقية خطرة؛ لم تخل من تداعيات إقليمية ودولية؛ ونذكر في هذا السياق ما حدث من اقتتال في الاتحاد اليوغسلافي وفي الصومال وفي السودان والعراق، مما جعل الصراع الديني والثقافي يتجاوز مظاهره الخارجية ضمن ما أسماه البعض «صدام الحضارات»[12] إلى صراعات داخل المجتمع ذاته.

كما لا تخفى تداعيات الحملة الأمريكية على «الإرهاب» التي انطلقت في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي شهدتها الولايات المتحدة العام 2001 في هذا الصدد؛ بعدما تم ربط الضلوع في الأحداث بالمسلمين؛ وما تلاه من تزايد الشعور بالكراهية للإسلام والمسلمين؛ والتضييق على حرياتهم وحقوقهم داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف البلدان الغربية؛ واعتبار مجموعة من المنظمات بالمنطقة ضمن خانة «الإرهاب».

كما أن التطورات المذهلة التي طالت تقنيات الاتصال الحديثة على مستوى التواصل والضغط؛ فتحت لبعض الفئات ذات المستوى التعليمي والثقافي المتواضع توظيف بعض المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي (مدونات، فيس بوك، وتويتر، يوتيوب...) بشكل منحرف من حيث تكريس الحق والكراهية والاعتداء، على حساب حقوق وحريات الآخرين والإساءة إلى انتماءاتهم الدينية.

(12) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، انظر: صامويل، هانتنغتون، صدام الحضارات... إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، دار الكتاب المصرية 1998.

وأمام هذه العوامل مجتمعة تصبح مواجهة الطائفية أمراً لا يخلو من صعوبات وتعقيدات؛ يزيد منها التعاطي المنحرف للسلطات السياسية وتعايش أفراد المجتمع معها؛ علاوة على عدم انخراط النخب بمختلف أشكالها في بلورة جهود أفقية لتجاوزها.

يؤكّد البعض أننا إزاء قضايا موروثة وتاريخية ومعقدة وتحتاج إلى وقت طويل لمعالجتها، ومن ناحية أخرى ثمة تخوف من مواجهة ضارية مع ثقافة الغلوّ الديني والسلفي التي تنتشر بتوافق وتواطؤ أجهزة داخل أجهزة الدولة، لإثبات أن النظام والصفوة الحاكمة لا تعادي القيم والعقائد والطقوس الإسلامية وأشكال التأسلم السياسي والاجتماعي الاستعراضية الطابع والممارسة[13].

ثالثاً: المواطنَة والممارسة الديمقراطية في مواجهة الصراع الطائفي

على الرغم من التباين الحاصل في وجهات النظر بصدد المداخل اللازمة لمواجهة مخاطر الطائفية والحد من انتشارها؛ فهناك شبه اتفاق على خطورتها وتداعياتها السلبية على الدولة والمجتمع.

ينبغي النظر إلى السبل الكفيلة باحتواء الطائفية في شموليتها؛ ذلك أن الفاعلية في مواجهة هذه الظاهرة المتزايدة في عالم اليوم وفي منطقتنا العربية على وجه الخصوص، لا تأتي إلاَّ من خلال معالجة مختلف العوامل التي تقف وراء تصاعد هذه الظاهرة داخل المجتمعات في جوانب عدة، تربوية وسياسية واجتماعية، مع الأخذ بالاعتبار الخسائر المترتبة عليها.

إن الكثير من مظاهر الطائفية وإنكار الآخر، هي نتاج لخلل في التواصل معه وغياب معلومات دقيقة بشأنه؛ بما يسمح بنسج صور وانطباعات خاطئة لا علاقة لها بالواقع ويسهم في تكريس التباعد والكراهية والنمطية بين مختلف الأفراد

(13) نبيل، عبدالفتاح، الدين والدولة الطائفية.. مساهمة في نقد الخطاب المزدوج، م.س، ص85.

والجماعات. كما أنها نتاج للمبالغة في التركيز على نقاط الخلاف بدل الاهتمام بالقضايا والتحديات المشتركة.

تشير الممارسات الدولية إلى أن هناك تبايناً كبيراً في التعامل مع معضلة الطائفية من قطر إلى آخر، ومن تيار إلى آخر، وتبعاً لخصوصيات وتطور كل مجتمع. فإذا كانت بعض التيارات في بعض الدول قد بلورت مداخل على قدر كبير من الديمقراطية والعقلانية في سبيل تدبير الاختلافات داخل المجتمع؛ فإن دولاً أخرى ما فتئت تتعامل معها بنوع من الارباك والعشوائية والتحايل أحياناً.

ويمكن القول: إن الاختلاف الوارد في هذا الصدد تتحكم فيه اعتبارات عدة في علاقتها بالثقافة السياسية السائدة داخل المجتمع؛ حيث نجد من يكرس التصادم والإقصاء اعتماداً على مقاربات ضيقة لا تخلو من تطرف وانغلاق، فيما نجد من يؤمن بالتنوع والتواصل واحترام الآخرين بغض النظر عن معتقداتهم وثقافاتهم وأجناسهم ولغاتهم.

يمكن الحديث عن مجموعة من السبل والتدابير التي يمكن أن تسهم في تطويق الاحتقان الطائفي والتعصب الديني؛ ندرجها على النحو الآتي:

1. ترسيخ تنشئة اجتماعية منفتحة تقوم على التعايش والتسامح والاختلاف والتواصل وقبول الآخر، واستئثار الأسرة ومختلف القنوات التعليمية والإعلامية والحزبية والثقافية والسياسية الأخرى بهذا الدور الحيوي.

2. اعتماد دورات تكوينية تروم ترسيخ قيم المواطنَة الكاملة والحريات والحقوق داخل المجتمع.

3. تطوير أداء المجتمع المدني وتوفير المناخ القانوني والسياسي اللازم لاشتغاله في هذا الصدد.

4. مراجعة الخطابات الدينية المتطرفة وعقلنة الحقل الإعلامي في هذا الصدد.

5. انخراط النخب الدينية والسياسية والثقافية والإعلامية في بلورة تواصل إيجابي بعيداً من كل تمييز أو احتقان.

6. تجاوز المقاربة الأمنية في التعاطي مع الموضوع.

7. التركيز على المشترك ونبذ الخلافات.

8. دعم المشاركة السياسية لكل فئات المجتمع بعيداً من أي تمييز أو تهميش؛ واعتماد تدابير التمييز الإيجابي، كآلية قانونية مرحلية لدعم مشاركة الفئات الأقل حظاً داخل المجتمع، ووصولها إلى مختلف مراكز القرار.

9. ترسيخ المساواة أمام القانون، ودعم استقلالية القضاء، والتعاطي بكفاءة ونزاهة مع تداعيات الظاهرة، واعتماد الصرامة في تطبيق القوانين ضد كل من يحرض على العنف والطائفية وإثارة النعرات الدينية والعرقية والإثنية.

10. وضع ضمانات أساسية تسمح بالتعايش وحماية الحريات والحقوق داخل المجتمع، وتداول السلطة بشكل سلمي.

11. تحريم توظيف المساجد ومختلف دور العبادة في الإساءة للأديان والمذاهب الأخرى.

إن الحوار هو أسلوب حضاري يسمح بتدبير الأزمات والمشاكل بسبل راقية، بعيدة من التشنج والصدام والتّعالي؛ ذلك أن اللجوء إلى العنف والصدام في تدبير الخلافات هو في واقع الأمر إلغاء للعقل، ومحاولة للإقناع عبر طرق منحرفة وغير سليمة.

يجد الحوار أساسه في التشريعات الدينية والقوانين المحلية والدولية التي تدعم التواصل بين الناس، وتحفّز على السعي لحلّ مختلف المشاكل والقضايا الشائكة عبر التواصل والنقاش البناء، بعيداً من كل مظاهر التعصب والعنف والإقصاء.

وفي هذا السياق؛ يظلّ تجاوز مظاهر الاحتقان الطائفي داخل المجتمع رهيناً

ببلورة حوار يسمح بتبادل الرؤى والمواقف.

وإذا كان الحوار البنّاء يتطلب الوعي بالمصير المشترك، وبضرورة التعايش بين مختلف الثقافات والحضارات، والتخلي عن ثقافة التعصب والاحتقار والهيمنة، والتجاهل والشعور بالتفوق، وتشويه الحقائق، والتوقّف عن استحضار الجوانب السّيئة والصور النمطية بشكل انتقائي لمختلف الحضارات والثقافات، وتكريسها من خلال البرامج التعليمية أو عبر الوسائل الإعلامية، وبذل الجهد من أجل الفهم المتبادل، من جهة أولى، فإنه يفترض من جهة ثانية ترسيخ حوار داخلي يسهم في تلطيف الأجواء وتذييل الخلافات والصراعات الداخلية، بما يدعم التواصل مع الطرف الآخر من موقع قوّة، وبخطاب يطبعه الانفتاح والانسجام[14].

إن الصّراع واختلاف الآراء والثقافات أمر طبيعي في العلاقات بين الدول والمجتمعات، بل داخل المجتمع الواحد نفسه. وتقوم الديمقراطية في أحد جوانبها على تدبير الخلافات بصورة بنّاءة وسليمة، بما يسمح بالتعايش والتسامح والقبول بالرأي والرأي الآخر.

تختلف الطائفية عن الممارسة الديمقراطية، فالأولى تتسم بالانغلاق ومنح الأفضلية لفئة معينة داخل المجتمع على حساب المجتمع بمختلف أطيافه؛ فيما تحيل الثانية على الانفتاح على جميع مكوِّنات المجتمع وتدبير التنوع بشكل بناء.

ويحيل مصطلح التنوع على وجود وتفاعل مجموعة من الخبرات والرؤى تنشأ عادة عن الاختلافات في الأصول العرقية، أو في الثقافة والدين، أو النوع البيولوجي والهوية الجنسية، وغيرها من خصائص التنوع البشري[15].

---

(14) لكريني، المسلمون بين حوار الذات وحوار الآخر، ضمن أشغال مؤتمر الحوار وأثره في الدفاع عن النبي (ص) المنعقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، يومي 7 و8 صفر 1435ه الموافق 10 و11 ديسمبر (كانون الأول) 2013، السجل العلمي(2)، مطابع الجامعة، ص743 –744.

(15) عباس، المرشد، إدارة التنوع في البحرين: تعثر الانتقال من المشيخة للمواطنة الدستورية، الموقع الإلكتروني لمبادرة الإصلاح العربي، أبريل (نيسان) 2013، على الرابط التالي:
http://www.arab-eform.net/sites/default/files/GovDiv__Bahrain%20__A.Al%20Morshid__April%13__Final__Layout__Ar.pdfr

إن التنوع سمة من سمات المجتمعات الإنسانية، فلا يمكن الحديث بإطلاق عن وجود مجتمعات على قدر من الأحادية العرقية أو الدينية أو الثقافية؛ ففي منطقتنا توجد الكثير من الثقافات والأعراق والديانات.

وفي أفريقيا وحدها تتعايش حوالى 2200 إثنية متمايزة بلغاتها وثقافاتها؛ وفي آسيا توجد أكثر من 2000 إثنية متباينة في اللغة والدين والعادات.

وإذا كانت بعض الأقطار قد أفادت من هذا التنوع، واستثمرته بصورة بناءة دعماً لوحدة الدولة واستقرار المجتمع، من خلال إدارته بصورة ديمقراطية مبنية على التعايش والحرية والكرامة واحترام الحقوق، فإن بعض الدول ومن ضمنها الكثير من دول المنطقة فشلت بشكل ذريع في إدارة هذا التنوع، بما جعلها عرضة لكثير من الهزات الاجتماعية والسياسية.

تختزن الكثير من دول المنطقة داخل مجتمعاتها مكوِّنات عرقية وإثنية ودينية مختلفة، كما هو الشأن بالنسبة للبنان، والدول المغاربية، والعراق، والسودان التي تعدّ من ضمن أكثر الأقطار حاجة إلى استثمار هذا التعدد لتقوية كيان المجتمع والدولة، عبر مقاربة أكثر عدالة وديمقراطية.

لقد طفت قضية التنوع المجتمعي على سطح النقاشات الفكرية والحقوقية والسياسية بشكل كبير، خلال الفترة التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة وما تلاها من هبوب رياح التغيير الديمقراطي في مختلف مناطق العالم، وتنامي الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الإنسان.

ولا تخلو مخاطر الانحرافات الحاصلة على مستوى التعاطي مع موضوع المواطنة لدى بعض التيارات، التي تختزله في بعض الاعتبارات العرقية والانتماءات الدينية.

وجدير بالذكر أن الشعور بالمواطنَة لا يترسّخ إلا داخل المجتمعات التي تسود

بداخلها قيم الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

والمواطنَة لا تختزل في اكتساب الجنسية وما يترتب عنها من حقوق وواجبات؛ بل تحيل على الانتماء إلى فضاء مجتمعي يتقاسم فيه الأفراد العديد من المبادئ والأفكار والأهداف بما يحفظ كرامتهم ويجعل الولاء الوطني يسمو فوق كل الولاءات القبلية والعرقية والمذهبية. إنها أساس كل ديمقراطية، تتعايش عبرها الخصوصيات الحضارية والثقافية.

وتحيل المواطنة في أسمى معانيها على العيش المشترك بتناقضاته وإكراهاته وفرصه؛ والإقرار بالتنوع الإنساني والتعددية والاختلاف في إطار الوحدة الوطنية، والتعايش والتعاون والتفاهم الإنساني.

رابعاً: التنوع المجتمعي في ضوء «الحراك العربي»

أثرت مظاهر وتدابير سادت المنطقة سلبياً في ترسيخ مضامين بناءة وسليمة حول المواطنة، كما تم توظيف التنوع المجتمعي في كثير من الأحيان.

وقد زاد من حدته دخول بعض القوى والأطراف الإقليمية والدولية على خط التعاطي مع هذا الموضوع، لخدمة أهداف ضيقة عمقت من جراح المشكل.

كلّما شعر الإنسان بالكرامة والحرية والمساواة في مجتمعه، اتسع شعوره بالمواطنَة في بعدها المنفتح، بعيداً من أي اعتبارات إثنية أو عرقية أو طائفية ضيقة. وكلما كان هناك شعور بالحيف وعدم المساواة داخل المجتمع، تنامي الإحساس بالعزلة والتهميش وضاق الانتماء.

سمحت أجواء الحراك في العالم العربي برفع الكثير من المطالب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كما شكلت فرصة لكثير من الفئات المجتمعية المظلومة لأن تنتفض وتطالب برفع الحيف المسلط عليها من قبل الاستبداد، عبر بناء دولة مدنية حاضنة لفئات المجتمع بكل تلاوينها واختلافها.

فهل تسمح التحولات القائمة بالمنطقة بتطوير المواطنَة والارتقاء بها؛ عبر تدابير تدعم تنمية الإنسان وتحفظ كرامته بما يجعل الولاء الوطني للفرد فوق كل الولاءات الأخرى لا سيما الولاء الطائفي؟ وهل تتيح ترسيخ انتماء أوسع ومنفتح على جميع مكوِّنات المجتمع، أساسه التعددية السياسية والاجتماعية، وتجاوز القبيلة والعرق والمذهبية؟

في سنة 2011، وفي إطار الحراك المجتمعي الذي انطلق مع بروز حركة 20 فبراير (شباط) بالمغرب؛ ضمن وضع إقليمي متغير، حمل الدستور المعدّل مجموعة من المستجدات التي تدعم التنوع المجتمعي، وذلك من خلال دعم خيار «الجهوية المتقدمة» (الفصل الأول من الدستور) كشكل ديمقراطي لتدبير الشؤون المحلية من قبل السكان من خلال ممثلين يتم انتخابهم، على أساس «التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن، ومشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية المندمجة والمستدامة» (الفصل 136 من الدستور)، وكذا اعتبار الأمازيغية إلى جانب العربية لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيداً مشتركاً لجميع المغاربة؛ ثم تأكيد صيانة الحسّانية كجزء من الهوية المغربية؛ وحماية مختلف اللهجات المغربية الأخرى، علاوة على إحداث مجلس للغات والثقافة الوطنية (الفصل الخامس من الدستور)، الأمر الذي شكل استجابة لفئة عريضة من المجتمع على طريق دعم المكتسبات التي راكمها المغرب في هذا الصدد منذ أكثر من عقد ونصف من الزمن[16].

مع رحيل بعض الأنظمة في دول الحراك العربي، وبلورة بعض الإصلاحات في أقطار أخرى، تزايدت الآمال والانتظارات نحو إقرار إصلاحات تسمح بطي صفحات قاتمة في علاقتها بالاختلالات التي رافقت إدارة التنوع المجتمعي، وتعيد الاعتبار إلى مكوِّنات المجتمع من دون إقصاء أو تمييز.

(16) يمكن إجمال هذه المكتسبات في انفتاح المشهد الإعلامي المغربي على الثقافة الأمازيغية وإحداث قناة تلفزية في هذا الصدد، ثم اعتماد تدريس الأمازيغية في بعض أقسام التعليم الأساسي العمومي، وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، راجع: إدريس، لكريني، الحركة الأمازيغية والدولة في المغرب، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام بمصر، العدد 27، يوليو (تموز) 2007.

على الرغم من بروز بعض الممارسات الطائفية خلال فترات الحراك ببعض دول المنطقة، في علاقة ذلك بالاعتداء على الكنائس والمساجد، وإطلاق شعارات معادية وتحريضية ضد جماعات دينية بعينها، فإن ظهور هذه السلوكات والمواقف على السطح في هذه المرحلة المتميزة والمفصلية من تاريخ شعوب المنطقة، لا تخلو من أهمية لكونها تكشف عن اختلالات واقعية داخل المجتمع، وستسمح حتماً في بلورة تدابير وإجراءات أكثر فاعلية وديمقراطية لاحتوائها في المستقبل.

لقد انطلق «الحراك» والمنطقة تعيش على إيقاع الصراعات الداخلية التي كلفتها هدراً للطاقات والإمكانات والوقت، وحالت دون تجاوز إكراهاتها السياسية والاقتصادية، ونذكر في هذا السياق ما عانى منه العراق ومصر والصومال واليمن من صراعات تعاظم فيها العنف والصدام، فالحرب الأهلية في جنوب السودان خلفت الكثير من الضحايا، وكلفت البلاد خسائر اقتصادية وسياسية انتهت بتقسيم البلاد. وفي لبنان الذي عانى من ويلات حرب أهلية، خلّفت مظاهر خطرة من الاقتتال الطائفي الذي كلف البلاد والمنطقة الكثير من الخسائر.

في سوريا التي تحتضن عدداً كبيراً من المذاهب والطوائف والقوميات المختلفة، تزايدت المخاوف بشكل كبير؛ نتيجة للمظاهر العنيفة التي اتخذتها «الثورة» في سوريا، وانسداد الآفاق أمام تنامي العنف والعنف المضاد داخل البلد؛ وكذا تراجعت سيادة الدولة على العديد من المناطق التي سادت فيها سيطرة بعض الجماعات المسلحة، علاوة على تعامل النظام السوري بشكل منحرف مع هذا الموضوع واستغلاله خدمة لأهداف سياسية ضيقة، والترويج لنفسه كحام للأقليات (مسيحيين وعلويين)، أصبح المجتمع السوري معرضاً لصراعات طائفية خطرة قد لا تخلو من تبعات إقليمية.

ويشير أحد الباحثين إلى أن فكرة التقسيم وإقامة كانتونات ودويلات إثنية أو طائفية، بدأت تحظى باهتمام كبير في ظل بيئة خصبة حاضنة، أسهمت فيها حدة الصراع السياسي والأمني المتصاعد، وأساليب العنف السلطوي المفرط، وممارسات

النظام الاستفزازية، ومحاولاته تشويه وطنية الثورة وحصرها في البعد الطائفي، وتحويل الصراع مع الثورة إلى صراع وجود ومصير، وهذا ما يدفع النسيج البشري المتعايش منذ مئات السنين نحو العداء والتفكك، ويعزز عودة كل مكوّن اجتماعي إلى أصوله القومية أو الدينية أو الطائفية؛ كي يضمن بعضاً من الحماية والوجود الآمن[17].

وفي البحرين اعتمدت سياسات إدارة التنوع مسارين متضادين، هما: المسار الهيكلي المتجه نحو البنية الدستورية والقانونية، والمسار الثاني: الاستراتيجيات غير المكتوبة، بما أدى لأن تكون سياسات إدارة التنوع الطائفي سبباً رئيساً لإثارة التوترات السياسية المستمرة منذ عقود، حيث قادت تلك السياسات مكوِّنات المجتمع البحريني لمزيد من التهميش، والاستبعاد والاستعداد الضمني للدخول في ما يعرف بالهويات المقاومة، وهو ما جعل من الانقسام الطائفي (السنة والشيعة) حقيقة مجتمعية[18] برزت بصورة كبيرة في أجواء الحراك بالمنطقة.

تمرّ العديد من دول المنطقة بمرحلة مهمة في تاريخها السياسي، تتطلب مراجعة الذات والوقوف على مختلف الاختلالات التي كرّست الاستبداد على امتداد عقود عدة، والسعي لتجاوزها وتحصين الأجيال من انعكاساتها في المستقبل.

إن مرحلة البناء والإفادة من حجم التضحيات المبذولة على طريق بناء دولة مدنية وعصرية تحتضن جميع مكوِّناتها في إطار من الوحدة، لا يمكن أن تتمّ إلا بمشاركة الجميع بعيداً من أي مظهر من مظاهر الإقصاء والتهميش.

---

(17) أكرم، البني، الثورة السورية ومستقبل الأقليات، الموقع الإلكتروني لمبادرة الإصلاح العربي، أبريل (نيسان) 2013، على الرابط التالي:

http://www.arab-reform.net/sites/default/files/ARB__67__Syria__A.Al-Bunni__April-13Final-Layout-Ar.pdf

(18) عباس، المرشد: إدارة التنوع في البحرين: تعثر الانتقال من المشيخة للمواطنة الدستورية؛ نفس المرجع نفسه.